أخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 100

19-25 ديسمبر 2011

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

محمد بن راشد يعتمد الخطة الخمسية لرصف الطرق الداخلية في المناطق السكنية بدبي بتكلفة مليار درهم

أعتمد صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي (رعاه الله)، الخطة الخمسية (2012 - 2016) لرصف الطرق الداخلية في عدداً من المناطق السكنية في إمارة دبي، بتكلفة تقدر بنحو مليار درهم، وذلك انطلاقاً من حرص سموه على تطوير وتحسين شبكة الطرق لتلبية احتياجات التمدد والانتشار السكاني والعمراني في الإمارة. وقال سعادة مطر الطاير رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي لهيئة الطرق والمواصلات إن الخطة الخمسية لرصف الطرق الداخلية تغطي قرابة 16 منطقة، تتراوح نسبة التطوير العمراني بين 20 إلى 80%، وتصل في بعض المناطق إلى 5% مثل منطقة العوير الأولي، مشيرا إلى أنه سيتم في المرحلة الأولي البدء بالمناطق التي تتجاوز فيها نسبة التطوير العمراني 50%، والتي تكتمل فيها شبكة تصريف مياه الأمطار والصرف الصحي. وأضاف: تبدأ المرحلة الأولي التي تقدر قيمتها بنحو 150 مليون درهم، في عام 2012، وتغطي خمس مناطق كما تبدأ المرحلة الثانية في عام 2013 تغطى ثلاث مناطق سكنية، وتقدر تكلفتها بنحو 140 مليون درهم، مشيرا إلى أن المرحلة الثالثة التي تبدأ في عام 2014، تغطي مناطق الممزر والنهدة الأولي وعود المطينه الثانية، وتقدر تكلفة هذه المرحلة بنحو 130 مليون درهم، وقال سعادة مطر الطاير: تشمل المرحلة الرابعة التي تبدأ في عام 2015، تنفيذ طرق في ثلاثة مناطق بتكلفة 140 مليون درهم، مشيرا إلى انه سيتم في المرحلة الخامسة في عام 2016، تنفيذ أعمال طرق في ثلاثة مناطق بتكلفة إجمالية تقدر بنحو 250 مليون درهم،

تعليق

بدأ العالم يعترف بالارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والبيئة، وقد تنبه المتخصصون إلى أن الأشكال التقليدية للتنمية الاقتصادية تنحصر على الاستغلال الجائر للموارد الطبيعية وفي نفس الوقت تتسبب في إحداث ضغط كبير على البيئة نتيجة لما تفرزه من ملوثات ومخلفات ضارة. ومن هنا ظهر مفهوم التنمية المستدامة (Sustainable Development) التي تُـعرّف على أنها "تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وقد أولت معظم دول العالم في العقد الأخير من القرن المنصرم عناية خاصة واهتماماً واسعاً بمواضيع حماية البيئة والتنمية المستدامة، ولم يولد هذا الاهتمام من فراغ فقد تعالت الأصوات البيئية المنادية بتقليل الآثار البيئية الناجمة عن الأنشطة البشرية المختلفة ونادت بخفض المخلفات والملوثات والحفاظ على قاعدة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة. ونتيجة لذلك فإن القطاعات العمرانية في هذا العصر لم تعد بمعزل عن القضايا البيئية الملحة التي بدأت تهدد العالم وتم التنبه لها في السنوات القلائل الأخيرة، فهذه القطاعات من جهة تعتبر أحد المستهلكين الرئيسيين للموارد الطبيعية كالأرض والمواد والمياه والطاقة، ومن جهة أخرى فإن عمليات صناعة البناء والتشييد الكثيرة والمعقدة ينتج عنها كميات كبيرة من الضجيج والتلوث والمخلفات الصلبة. وتبقى مشكلة هدر الطاقة والمياه من أبرز المشاكل البيئية-الاقتصادية للمباني بسبب استمرارها وديمومتها طوال فترة تشغيل المبنى. ولهذه الأسباب وغيرها ونتيجة لتنامي الوعي العام تجاه الآثار البيئية المصاحبة لأنشطة البناء فقد نوه بعض المتخصصين أن التحدي الأساسي الذي يواجه القطاعات العمرانية في هذا الوقت إنما يتمثل في مقدرتها على الإيفاء بالتزاماتها وأداء دورها التنموي تجاه تحقيق مفاهيم التنمية المستدامة الشاملة، وأضاف آخرون بأن الإدارة والسيطرة البيئية على المشاريع العمرانية ستكون واحدة من أهم المعايير التنافسية الهامة في هذه القطاعات في القرن الواحد والعشرين. من هنا نشأت في الدول الصناعية المتقدمة مفاهيم وأساليب جديدة لم تكن مألوفة من قبل في تصميم وتنفيذ المشاريع، ومن هذه المفاهيم "التصميم المستدام" و"العمارة الخضراء" و"المباني المستدامة"، هذه المفاهيم جميعها تعكس الاهتمام المتنامي لدى القطاعات العمرانية بقضايا التنمية الاقتصادية في ظل حماية البيئة، وخفض استهلاك الطاقة، والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية، والاعتماد بشكل أكبر على مصادر الطاقة المتجددة.(Renewable Sources)

المصدر: بيان صحفي

الدولية

مصارف عالمية تستعد لنهاية اليورو وتطلب مشورة شركات التحويل
صفحة 02 ◄

إقرار قانون إنفاق ضخم في الولايات المتحدة
صفحة 02 ◄

الاقليمية

الشال: زيادة الايرادات الفعلية للسنة المالية الحالية بنسبة 21.1 في المئة عن التقديرات
صفحة 03 ◄

مؤسسة النقد: الدين العام ينخفض إلى 10.2 % من الناتج المحلي في 2010
صفحة 03 ◄

المحلية

القطاع المصرفي الإماراتي السابع عالمياً في كفاءة رأس المال
صفحة 05 ◄

للبنك الحق في تصنيف القروض لكن الموافقة النهائية لـ "المصرف المركزي"
صفحة 05 ◄

المقال الأسبوعي

الاتحاد النقدي
صفحة 06 ◄

بعضها وضع أنظمة لإبرام صفقات بالليرة الإيطالية والدراخما اليونانية
وول ستريت جورنال: مصارف عالمية تستعد لنهاية اليورو وتطلب مشورة شركات التحويل

ذكرت صحيفة "وول ستريت جورنال" أن بنكين عالميين على الأقل اتخذا إجراءات لعقد صفقات بالعملات السابقة لدول في منطقة اليورو مع تصاعد أزمة الدين الأوروبي في الأشهر الأخيرة. وقالت الصحيفة المالية نقلا عن مصادر قريبة من الملف الجمعة إن هذين المصرفين حاولا وضع انظمة للتمكن من القيام بصفقات بالليرة الإيطالية أو الدراخما اليونانية، لكنهما واجها صعوبات. واتصل مسؤولون فنيون في المصرفين بالشركة البلجيكية سويفت التي تدير شبكة تستخدم للصفقات المالية الدولية من أجل الحصول على مساعدتها التقنية ورموز العملات للإعداد لأنظمة إنقاذ في حال تفكك منطقة اليورو، حسبما ذكرت هذه المصادر. لكن الشركة رفضت إعطاء أي معلومات خوفا من أن يغذي ذلك التكهنات ويزيد من ضعف منطقة اليورو. وقالت الصحيفة إن المصارف تدرس كل جوانب تأثير خروج دولة أو أكثر من منطقة اليورو، بدءا من اتفاقات القروض، وانتهاء بأمن موظفيها في هذه الدولة.

المصدر: ا ف ب

تراجع طلبات اعانة البطالة في أمريكا لأدنى مستوى منذ أبريل 2008

تراجعت الطلبات الجديدة للحصول على اعانة البطالة في الولايات المتحدة الاسبوع الماضي الى أدنى مستوياتها في أكثر من ثلاثة أعوام ونصف مما يشير الى أن تعافي سوق العمل يزداد سرعة. وقالت وزارة العمل ان طلبات اعانة البطالة الحكومية تراجعت 4000 الى 364 ألف طلب وهو أدنى مستوياتها منذ ابريل نيسان 2008. وأظهر الاقتصاد الامريكي علامات على أنه يكتسب قوة دافعة مع اقتراب نهاية العام لكن التعافي قد يخرج عن مساره اذا حدث تطور كبير في أزمة ديون أوروبا. ومازال الاقتصاد الامريكي يواجه مخاطر بسبب خلاف في الكونجرس بشأن تمديد أجل اعانات بطالة خاصة وخفض ضريبي. وعدلت الوزارة عدد طلبات اعانة البطالة في الاسبوع السابق بالزيادة الى 368 ألفا من 366 ألفا. وكان اقتصاديون استطلعت رويترز اراءهم قد توقعوا ارتفاع الطلبات الى 375 ألفا في الاسبوع الماضي

المصدر: رويترز

إقرار قانون إنفاق ضخم في الولايات المتحدة

وقع الرئيس الأمريكي باراك أوباما، مشروع قانون إنفاق ضخم كان الكونغرس وافق عليه في وقت سابق، يتضمن تمويل الحكومة بنحو تريليون دولار. وفي وقت سابق من يوم السبت، أقر مجلس الشيوخ الأمريكي، بعد موافقة النواب، مشروع قانون يتكلف نحو تريليون دولار لتمويل الحكومة وتمديد خفض الضريبة على الدخل لمدة شهرين. وارتبط تمويل الحكومة وخفض الضريبة بمناورات سياسية الأسبوع الماضي، أطرافها البيت الأبيض، وزعماء مجلس الشيوخ. وقال أوباما بعد وقت قصير من إقرار مشروع قانون خفض الضريبة "من غير المقبول للكونغرس أن يحجم عن تمديد خفض الضريبة للطبقة المتوسطة بقية العام." ولم يتمكن الديمقراطيون والجمهوريون من الاتفاق على كيفية تغطية تكاليف تمديد خفض الضريبة على الدخل وإعانات البطالة في المدى البعيد لمدة عام كامل مثلما طلب الرئيس أوباما. ويوفر القانون التمويل لوزارة الدفاع لكنه يخفض ميزانيات وكالة حماية البيئة ووزارتي التعليم والصحة وأنشطة اتحادية أخرى.

المصدر: CNN Arabic

اليابان تقر ميزانية بقيمة 1.16 تريليون دولار لعام 2012-2013

أقرت الحكومة اليابانية يوم السبت مسودة ميزانية بقيمة 1.16 تريليون دولار للسنة المالية التي تبدأ ابريل نيسان القادم معتمدة على حيل محاسبية - مثل زيادات ضريبية لم تنل الموافقة بعد - لتلبية حاجاتها التمويلية مع الالتزام بقيود الانفاق في وقت تكافح فيه لايجاد الارادة السياسية لاصلاح أوضاعها المالية. وبهذا لا يزيد الاقتراض من السوق عن مستوى العام الحالي البالغ 44.2 تريليون ين (565 مليار دولار) كما تعهدت الحكومة لكن الرقم لا يشمل "سندات لاغراض خاصة" بقيمة 2.6 تريليون ين سيشتريها صندوق التقاعد العام وتسدد عن طريق زيادات ضريبية في المستقبل. غير أن الحزب الحاكم الذي يعاني من انقسامات لم يتوصل الى اتفاق بعد على رفع ضريبة المبيعات وهو اجراء لا يحظى بالشعبية لكن اقتصاديين وصناع سياسات ينصحون به لكبح دين يبلغ مثلي حجم الاقتصاد البالغ خمسة تريليونات دولار وهو الاسوأ بين الدول الصناعية. وجرى خفض الانفاق العام للمرة الاولى في ست سنوات لكن بعد ترحيل الانفاق على اعادة البناء اثر كارثة زلزال مارس اذار الى حساب منفصل. ويرى محللون أن الميزانية الاجمالية توسعية مقارنة بالدول الصناعية الاخرى. ولن يحول سقف الاقتراض دون تنامي الدين الحكومي الضخم لكن اليابان ستكون قادرة على تمويل العجز المالي بالكامل عن طريق السوق المحلية وقد تجنبت حتى الان ضغوط التمويل التي تعاني منها منطقة اليورو. ومما يبرز مشكلة عدم احتواء ديون اليابانية استقرار ايرادات الضرائب دون تغير يذكر عند 42.3 تريليون ين مقارنة بالسنة المالية الحالية لتظل أقل من اصدارات السندات الجديدة للعام الرابع على التوالي وبما يشكل أقل من نصف الميزانية العمومية. وسيبلغ حجم الانفاق العام بدون حساب خدمة الدين 68.4 تريليون ين بينما يبلغ الحد الاعلى الذي ألزمت الحكومة نفسها به في ميزانية العام الحالي 71 تريليون ين. (الدولار يساوي 78.10 ين ياباني)

المصدر: رويترز

106 مليار دولار حجم المشاريع في قطر حتى 2022

تستضيف العاصمة القطرية الدوحة مؤتمراً دولياً لبحث عدد من القضايا الاقتصادية والمالية، والفرص الاستثمارية التي توفرها مشاريع البنية التحتية في قطر. ويشارك في المؤتمر ميد لمشاريع قطر 2012، الذي تنظمه ميد إيفنت خلال الفترة بين 5 - 8 فبراير المقبل، عدد من المتحدثين الإقليميين والعالميين، إلى جانب المعنيين وصناع القرار في مختلف الأعمال والقطاعات الاقتصادية والصناعية من قطر والعالم. ويناقش المؤتمر الذي ينعقد تحت رعاية وزير الطاقة والصناعة القطري، ورئيس مجلس إدارة قطر للبترول، عدداً من القضايا المهمة ذات العلاقة بالمشهد الاقتصادي والمالي في البلاد، والفرص الاستثمارية الطموحة التي توفرها مختلف مشاريع البنية التحتية الأساسية والخطط التنموية التي تنفذها قطر، في مختلف القطاعات خلال العقد المقبل، بما فيها قطاعات النفط والغاز والرياضة والتخطيط العمراني والعقارات والرعاية الصحية والنقل. وبحسب تقرير ميد 2011 - 2012 الذي صدر حديثاً حول المشاريع القطرية، تخطط قطر لتنفيذ مشاريع تطويرية عملاقة تتجاوز قيمتها 106 مليار دولار، من الآن وحتى العام 2022، وتوفر استثمارات هائلة في مختلف القطاعات لا سيما قطاعات الغاز والنفط، والصناعات الثقيلة، وتوليد الكهرباء وتحلية المياه، والتنمية الاجتماعية، والنقل. ويصنف »صندوق النقد الدولي «قطر حالياً كأغنى دولة في العالم من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يبلغ 88.221 دولار أمريكي مع توقعات بأن يقفز الرقم إلى 111.963 دولار بحلول العام 2016. وتتوقع قطر نمواً اقتصادياً بنسبة تصل إلى 16 بالمئة في 2011 مع فائض في الميزانية يبلغ 6.1 مليار دولار عن السنة المالية. وتشهد الأشهر الـ12 المقبلة الإعلان عن مجموعة من المناقصات والعطاءات الخاصة بمشاريع ضخمة، سيجري تنفيذها في البلاد بما فيها مشروع الخط السريع بتكلفة 20 مليار دولار ومشروع كيو ريل الذي تبلغ تكلفته 35 مليار دولار، ويعد أكبر مشروع للسكك الحديدية في التاريخ وسيتم طرح مناقصته للتنفيذ في يوليو 2012، وفقا لميد.

المصدر: جريدة الرؤية الاقتصادية الاماراتية

الشال: زيادة الايرادات الفعلية للسنة المالية الحالية بنسبة 21.1 في المئة عن التقديرات

قال تقرير (الشال) الاسبوعي ان تقرير المتابعة الشهري لوزارة المالية أظهر استمرار ارتفاع الايرادات الفعلية للسنة المالية الحالية 2011 - 2012 والتي بلغت خلال سبعة اشهر نحو 16.28 مليار دينار كويتي بأعلى من التقديرات بنسبة 21.1 في المئة. واضاف التقرير الصادر اليوم ان الايرادات المقدرة للسنة المالية الحالية بكاملها تبلغ 13.4 مليار دينار موضحا الى ان نشرة الايرادات النفطية الفعلية حتى 31 اكتوبر الماضي قدرت ب 15.3 مليار دينار بأعلى من الايرادات النفطية المقدرة بنحو 25 في المئة للسنة المالية الحالية. وارجع الارتفاع في الايرادات الفعلية الى زيادة أسعار النفط من جانب وتجاوز الانتاج النفطي في الفترة الاخيرة حاجز الثلاثة ملايين برميل يوميا اي قريبا من الطاقة القصوى من جانب آخر علاوة على تحصيل ما قيمته 879 مليون دينار من ايرادات غير نفطية في الفترة نفسها وبمعدل شهري بلغ 128.1 مليون دينار. وذكر ان اعتمادات المصروفات للسنة المالية الحالية قدرت بنحو 19.4 مليار دينار وتم صرف نحو ستة مليارات دينار بمعدل شهري للمصروفات بلغ 865 مليون دينار مبينا ان فائض الموازنة في الاشهر السبعة من السنة المالية الحالية بلغ 8.6 مليار دينار بحسب نشرة وزارة المالية. وعن المؤشرات النقدية والاقتصادية في شهري يوليو وسبتمبر الماضيين افاد تقرير (الشال) ان نشرة بنك الكويت المركزي اظهرت تحقيق الميزان التجاري لفائض بلغ نحو 5 مليارات دينار في الربع الثالث من 2011 بعد ان بلغت قيمة صادرات الكويت السلعية خلال هذا الربع نحو 6.8 مليار دينار منها نحو 93.5 في المئة صادرات نفطية بينما بلغت قيمة وارداتها السلعية نحو 1.7 مليار دينار. وقال ان الميزان التجاري للكويت حقق فائضا في الربع الأول من 2011 بلغ نحو 4.5 مليار دينار وارتفع هذا الفائض الى نحو 5.1 مليار دينار في الربع الثاني من هذا العام أي ان الميزان التجاري حقق فائضا بلغ نحو 14.7 مليار دينار في الارباع الثلاثة الأولى من 2011. وعن سوق الكويت للاوراق المالية اشار الى ان ادائه الاسبوع الماضي جاء أقل نشاطا مقارنة بالاسبوع قبل الماضي حيث انخفضت جميع المؤشرات الرئيسية بما فيها قيمة المؤشر العام.

المصدر: كونا

التجارة: السعودية تنهي 13 قضية إغراق ضد صادراتها

كشف الدكتور محمد الكثيري وكيل وزارة التجارة والصناعة للشؤون الفنية، أن السعودية أنهت 13 قضية إغراق، أقيمت ضد صادراتها دون فرض أي رسوم، مؤكداً أنها اتبعت في ذلك أسلوب الدبلوماسية، وعلاقاتها مع الدول الأعضاء من خلال تقديم الإيضاحات والدفوع المطلوبة في سبيل الوصول إلى حلول مرضية لتلك القضايا. وقال في حوار موسع: إن الأزمة الاقتصادية العالمية التي يمر بها العالم منذ عام 2008 لعبت دوراً في تبني الدول الإجراءات الحمائية، وتزايد القضايا. وأشاد وكيل وزارة التجارة والصناعة، خلال حديثه، بالجهود الكبيرة التي قام بها الأمير عبد العزيز بن سلمان بن عبد العزيز مساعد وزير البترول والثروة المعدنية لشؤون البترول رئيس الفريق المعني بقضايا الإغراق ضد الصادرات السعودية، مشيراً إلى أن من نتائجها ما أعلن أخيراً من إنهاء قضيتي الدعم والإغراق المرفوعتين من الاتحاد الأوروبي ضد صادرات المملكة من منتج تريفثالات البولي إيثيلين.

المصدر: الاقتصادية

مؤسسة النقد: الدين العام ينخفض إلى 10.2 % من الناتج المحلي في 2010

كشف التقرير السنوي الـ47 لمؤسسة النقد العربي السعودي "ساما"، عدداً من العوامل التي ساعدت بشكل كبير تحقيق الاقتصاد السعودي معدلات نمو جيدة خلال عام 2010، من أبرزها استقرار أسعار النفط العالمية ومحافظتها على مستويات سعرية جيدة، إضافة إلى استمرار المملكة في انتهاجها سياسات نقدية ومالية عملت على تحفيز القطاع غير النفطي. ووفق التقرير، فإن نتيجة لهذه العوامل سجل الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالأسعار الجارية شاملاً لرسوم الصادرات ارتفاعاً بلغت نسبته نحو 18.8 في المائة، ليبلغ نحو 1679.1 مليار ريال في عام 2010. كما ارتفع الناتج المحلي للقطاع النفطي بنسبة 31.6 في المائة ليبلغ 837.6 مليار ريال، وسجل الناتج المحلي للقطاع غير النفطي ارتفاعا بلغت نسبته نحو 7.5 في المائة، ليبلغ نحو 792.8 مليار ريال. أما القطاع الخاص، فقد سجل نموا في الناتج غير النفطي بلغت نسبته نحو 6.3 في المائة ليبلغ نحو 482.6 مليار ريال، في حين ارتفع ناتج القطاع الحكومي غير النفطي بنسبة 9.3 في المائة ليبلغ 310.1 مليار ريال. وبحسب التقرير الصادر عن الإدارة العامة للأبحاث الاقتصادية والإحصاء التابعة لـ "ساما"، أظهرت القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأخرى التابعة للاقتصاد السعودي التي تُعد جزءًا رئيساً منه، أداءً ونمواً جيدا، حيث نما النشاط الزراعي والغابات وصيد الأسماك بنسبة بلغت نحو 1.1 في المائة، وارتفع معدل نمو نشاط التعدين والتحجير بنسبة 2.2 في المائة، وسجل نشاط الصناعات التحويلية بما في ذلك تكرير النفط نمواً بلغت نسبته 4.4 في المائة، وقطاع الكهرباء والغاز والمياه بنسبة 7.9 في المائة، في حين نما نشاط البناء والتشييد بنسبة 4.1 في المائة. وبالنسبة للدين العام، أوضح التقرير استمرار الحكومة في نهجها الذي بدأته مع بداية التحسن في المالية العامة عام 2003، في خفض حجم دينها العام بشكل كبير، حيث تشير الأرقام إلى أن الدين العام انخفض في نهاية عام 2010 ليصل إلى 167 مليار ريال، مقابل 225 مليار ريال في نهاية 2009 نتيجة لارتفاع إيرادات النفط، وتبعاً لذلك فقد انخفضت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.0 في المائة في نهاية عام 2009 إلى 10.2 في المائة بنهاية 2010، ولم يتم إصدار أي دين خلال العام الماضي. وبالنسبة للسياسة النقدية، فقد استمرت مؤسسة النقد في اتباع سياسة نقدية توسعية في العام الماضي لضمان تحقيق الاستقرار في القطاع المالي، وتعزيز وضع السيولة في النظامين النقدي والمصرفي، بهدف تلبية الطلب المحلي على التمويل، وتمكين المصارف من أداء دورها الائتماني المناط بها الذي يساند العملية التنموية التي تعيشها المملكة.

المصدر: الاقتصادية

مصر قد تحتاج 15 مليار دولار من صندوق النقد لتفادي أزمة

قال رئيس الوزراء المصري كمال الجنزوري الاسبوع الماضي ان الحكومة لن توافق على قرض من صندوق النقد حتى تصبح صورة الميزانية أكثر وضوحا. لكنه قال ان الضرورة قد تقتضي ذلك وحذر من أن البلاد تحتاج بعض اجراءات التقشف لتصحيح وضعها المالي مع حماية المواطنين الاشد احتياجا. لكن المجلس العسكري الحاكم وحكومته يخشون من خفض الانفاق نظرا لان الانتفاضة التي أطاحت بالرئيس حسني مبارك في فبراير شباط ترجع جزئيا الى غضب شديد لدى كثير من المصريين الذين شعروا أنهم يزدادون فقرا بينما تزداد النخبة المرتبطة بالسلطة ثراء. ويترنح الاقتصاد المصري منذ أن تسببت الانتفاضة في خروج السائحين والمستثمرين ويقول بعض الاقتصاديين انه اذا لم تحصل مصر على تمويل خارجي قريبا فقد تواجه أزمة عملة وأزمة ميزانية في الربع الاول من 2012. ويقول اقتصاديون ان المشكلات السياسية والاقتصادية تفاقمت منذ أن رفضت مصر قرض صندوق النقد الدولي في يونيو. ومن المرجح أن تتزايد خسائر الجنيه المصري وهو ما سيرفع التضخم وأسعار الفائدة على الاوراق المالية الحكومية وقد يسبب مزيدا من الاضطرابات مع سقوط عدد أكبر من المواطنين في براثن الفقر كما سيؤدي الى تراجع الاستثمار الاجنبي المباشر بشكل أكبر. وقال عدد من الاقتصاديين ان أي برنامج تمويل من صندوق النقد يجب أن يتراوح بين عشرة مليارات دولار و15 مليار دولار. وقد يستخدم جزء من تمويل الصندوق لمساعدة الحكومة على تمويل عجز الميزانية الذي يبلغ حاليا نحو 11 بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي وذلك بأسعار فائدة أقل. وبسبب اعتماد الحكومة على السوق المحلية فقط لجمع التمويل ارتفعت في الاسابيع الاخيرة أسعار الفائدة على بعض أوراقها المالية الى أكثر من 15 بالمئة مقارنة مع 1.5 بالمئة كانت ستدفعها مقابل قروض صندوق النقد.

المصدر: رويترز

25 ديسمبر 2011

القطاع المصرفي الإماراتي السابع عالمياً في كفاءة رأس المال

تبوأ القطاع المصرفي في الإمارات المرتبة السابعة عالمياً من ناحية كفاءة رأس المال نسبة إلى الشق الأول، وذلك خلال العام 2011، وفقا للمنتدى الاقتصادي العالمي. وأكد المنتدى أن المستوى القوي للملاءة المالية المرتبطة بالشق الأول من رأس المال لدى البنوك الإماراتية، يعكس متانة النظام المصرفي في الدولة، الذي تبوأ المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر الاستقرار ضمن مؤشر المنتدى الاقتصادي العالمي للتنمية المالية للعام 2011. ويضمن الشق الأول من رأس المال الأساسي، رأس المال المدفوع والاحتياطات المعلنة، بما في ذلك الأرباح المستردة بعد احتساب الضرائب، وكذلك الاحتياطات القانونية، وعلاوة الأسهم، والاحتياطات العمومية، وحقوق الاقلية في أسهم الشركات التابعة. ويعكس الترتيب المتقدم للقطاع المصرفي الإمارات من ناحية المستوى المرتفع للملاءة المالية للبنوك أن قوة إيرادات الأنشطة الأساسية في القطاع المصرفي الإماراتي، خلال الفترات الماضية، هي التي مكّنت المصارف من الوصول إلى هذا المستوى من الأمان والاستقرار. وتصدر القطاع المصرفي في اليابان تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي الخاص بملاءة رأس المال من الشق الأول، وذلك بعد أن سجل نسبة ملاءة قدرها 23,9%. واظهرت العديد من التقارير الصادرة عن مؤسسات مالية عالمية وشركات تقييم، الوضع الجيد للقطاع المصرفي في الإمارات الذي يأتي انعكاساً مباشراً للاستقرار المالي الذي تتمتع به الدولة. ووفقا لبيانات سابقة لصندوق النقد الدولي، فإن القطاع المصرفي قد وصل إلى مستويات مطمئنة فيما يتعلّق بمؤشرات كفاية رأس المال، حيث ارتفع متوسط معدل كفاية رأس المال في مجمل القطاع إلى نحو 20,8 في المئة، كانعكاس لمستوى الدعم الحكومي المقدّم إلى القطاع، وتحسّن حجم السيولة، وارتفاع معدلات الفائدة التي تسببت بدورها في اجتذاب الودائع واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية. ووفقا للمصرف المركزي، فإن البنوك الإماراتية تتمتع بقاعدة صلبة لرأس المال والاحتياطات التي واصلت ارتفاعها خلال الربع الثالث من سنة 2011، ما ساعد البنوك على الحصول على نسبة مرتفعة لملاءة رأس المال التي بلغت 20,7% بنهاية مارس الماضي. وتفوق هذه النسبة الهدف المحدد من قبل المصرف المركزي، والبالغ 12% ابتداء من يونيو 2010، وتساعد البنوك على تحمل أعباء بناء مخصصات إضافية مقابل محفظة القروض والسلف. يشار إلى أنه، وفي إطار تنفيذ متطلبات لجنة "بازل 3" التي تم اعتمادها إثر الأزمة المالية العالمية الأخيرة، فقد تم تعزيز الشق الأول من رأسمال البنوك بما يقل عن نسبة 7%، الأمر الذي جعل البنوك العاملة بالدولة حالياً تتمتع بنسبة ملاءة رأسمال تفوق المعايير الدولية المطلوبة، حيث بلغت هذه النسبة 1,16 في المئة في نهاية الربع الأول من العام الحالي. واستبعدت وكالة التصنيف الائتماني "ستاندرد اند بورز" أن يكون لتطبيق معايير اتفاقية "بازل 3" في الإمارات، تأثيرات سلبية على القطاع المصرفي كالتأثيرات المتوقعة في العديد من الاقتصادات الأخرى بالعالم.

المصدر: الاتحاد

للبنك الحق في تصنيف القروض لكن الموافقة النهائية لـ "المصرف المركزي"

أوضح خبراء مصرفيون أن الرسالة التي وجهها المصرف المركزي للبنوك وشركات التمويل للالتزام بتعبير البيانات المالية المدققة، تضمنت ملاحظات أساسية لحم الجدل حول طريقة احتساب المخصصات للقروض غير المنتجة من خلال التأكيد على أهمية عدم وجود استثناءات فيما يتعلق بملكية الجهة المقترضة بما في ذلك الجهات الحكومية، حيث يُلزم التعميم حول نظام تصنيف القروض وتحديد مخصصاتها رقم 28-2010 بتاريخ 11 نوفمبر 2010 والذي أكد عليه المصرف في رسالته الأخيرة البنوك بتكوين مخصصات عامة مقابل القروض والسلف غير المصنفة بنسبة 1.5 %. ويشترط أن تكون قروض الشركات الحكومية مضمونة من قبل الحكومات المحلية ليتم استثناؤها من هذا الشرط، ما يعني أن أي قرض لشركة حكومية لا تضمنه الحكومات المحلية تحتسب عليه المخصصات بنفس النسبة . واعتبر الخبراء أن المصرف المركزي أراد التركيز على هذه النقطة منعاً لأي التباس كي لا تتقدم البنوك بطلب استثناء القروض غير المنتجة غير المضمونة المترتبة على الشركات الحكومية المملوكة للحكومات المحلية . وأشادوا إلى أن تشديد المصرف المركزي على أنه هو الجهة التي تبت في الأمور التي تتطلب استخدام الرأي "السديد" القائم على الخبرة من قبل البنوك عند تصنيف القروض كما ورد في التعميم المنظم لاحتساب المخصصات والذي ينص على أنه فيما يخص تقييم حساب قرض ما وتصنيفه وتقرير حجم المخصص المطلوب تكوينه فليس هناك بديل لرأي الإدارة المتعقل المبني على الخبرة والمعرفة على أن تكون الأسباب المعتمدة للتصنيف مقنعة للمصرف المركزي .

المصدر: الخليج

شركة تابعة لدبي تعلن سداد قرض جديد

أعلنت شركة "مركز دبي المالي العالمي للاستثمار،" الجمعة أنها قامت بسداد قرض بقيمة 200 مليون دولار بالكامل لصالح "دويتشه بنك" وفقاً لشروط اتفاقية التسهيل الائتماني، في خطوة تأتي بعد أيام على نفي حكومة الإمارة التي تشكل جزءا من دولة الإمارات العربية المتحدة صحة تقارير حول نيتها إعادة هيكلة ديون على شركات تابعة لها. ونقل بيان للشركة في سياق إعلانه عن عملية السداد قوله إن الخطوة "إيجابية مهمة، إذ تعكس حرصنا الشديد على تلبية التزامات الدين الخاصة بالشركة في موعد استحقاقها." وأكد أن الشركة ملتزمة فيما يتعلق ببرنامج الصكوك، مضيفاً: "نحن واثقون من إمكانية التوصل إلى محصلة إيجابية." وأشارت الشركة إلى أن القرض تمت هيكلته على شكل تسهيل ائتماني دوّار ومتعدد العملات بين الشركة ودويتشه بنك - لوكسمبورغ الذي قام بترتيب القرض. وكانت تقارير اقتصادية صادرة عن وكالة "موديز" للتصنيفات الائتمانية قد أبدت بعض القلق حيال ديون بعض الشركات العائدة لحكومة دبي، وعلى رأسها "مركز دبي المالي العالمي للاستثمار،" إلى جانب "دبي القابضة للعمليات التجارية" و"جافزا" على المدى المتوسط. ولكن حكومة الإمارة التي عانت من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية سارعت للرد في السابع من ديسمبر الجاري، عبر بيان لسمو الشيخ أحمد بن سعيد آل مكتوم، الذي قال إنه لا صحة لما تردد حول نية "إعادة هيكلة" بعض الديون المستحقة على شركات تابعة في عام 2012. ونقل بيان صحافي صادر عن المكتب الإعلامي لحكومة دبي عن الشيخ احمد قوله إن حكومة دبي قد تنظر في إعادة تمويل جزء من المستحقات المالية الواجب سدادها على الشركات التابعة لها في غضون العام المقبل إذا ما استدعت الحاجة ذلك.

المصدر: CNN Arabic

منظمة التجارة العالمية World Trade Organization

- نشأت المنظمة مع نهاية الجولة الثامنة من مفاوضات اتفاقية الجات (GATT جولة الأورجواي : 1986 - 1994م) والتي انتهت في مراكش لتبدأ عملها في 1/1/1995م باسم منظمة التجارة العالمية (WTO) ، فهي الوريث الحقيقي لاتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة)، التي نشأت عام 1947م فأصبحت المنظمة الجديدة هي المنظم والمنفذ والمراقب الوحيد لأحكام والتزامات واتفاقيات التجارة الدولية.
- تهدف المنظمة إلى تحرير التجارة الدولية بواسطة إيجاد نظام تجاري دولي متعدد الأطراف معتمد على قوى السوق (العرض والطلب) ، من خلال إزالة القيود والعوائق التي تمنع تدفق حركة التجارة عبر الدول معتمدة على مبادئ رئيسية هي : تجارة بدون تمييز (شرط المعاملة الوطنية ، شرط الدولة الأولى بالرعاية) ، تجارة حرة من خلال التفاوض (خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية وفتح الأسواق) ، تعامل تجاري قابل للتوقع (تثبيت الالتزامات والشفافية).
- تغطي المنظمة بأحكامها واتفاقياتها مجالات وأنشطة كثيرة ومتنوعة أكثر مما كانت اتفاقية الجات تغطيها وهي : تجارة السلع وعددها / 7177 / سلعة وتحكمها اتفاقية الـ (GATT94)، وتجارة الخدمات وتشمل 12 قطاعاً رئيسيا و155 قطاعاً فرعيا وتحكمها اتفاقية الـ (GATS)، وحقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة بالإحالة إلى أربع اتفاقيات رئيسية متعلقة بهذه الحقوق من خلال اتفاقية الـ (TRIPS) وهذه الاتفاقيات الثلاث هي محور اتفاقات منظمة التجارة العالمية. (WTO)
- يحتوي النظام الأساسي للمنظمة على أكثر من 60 اتفاقية ومبدأ وملحق ومذكرة تفاهم (مطبوعة حاليا في 34 مجلداً) ، وأهمها (28) اتفاقية متعددة الأطراف تشمل : (في مجال السلع : الزراعة ، المنسوجات والملابس ، العوائق الفنية أمام التجارة ، الصحة والصحة النباتية ، الفحص قبل الشحن ، شهادات المنشأ ، تراخيص الاستيراد ، الإجراءات الوقائية الخاصة ، مكافحة الإغراق، التجارة ، وفي مجال الخدمات (6 اتفاقيات) ، وكذلك مجال حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة وغيرها.
- منظمة مستقلة وليست إحدى منظمات الأمم المتحدة ، يحكمها أعضاؤها ومقرها الرئيسي في جنيف وليس لها فروع ، ويعمل فيها حاليا (600) موظف ، وميزانيتها السنوية تتجاوز / 160/ مليون فرنك سويسري (حوالي 130 مليون دولار) ، ويتم تمويلها من خلال اشتراكات الدول الأعضاء.
- يبلغ عدد الأعضاء الحاليين 150 دولة ، منها 127 دولة كانت أعضاء في اتفاقية الجات و23 دولة انضمت فيما بعد وفق أسلوب التفاوض ، وآخر دولتين انضمتا قبل توقيع المملكة هما نيبال وكمبوديا ، وآخر دولة انضمت للمنظمة بعد المملكة هي مملكة تنجا في قارة أوقيانا.
- أعلى سلطة في المنظمة هي المؤتمر الوزاري (Ministerial Conferecnce) والذي يمثله وزراء التجارة والاقتصاد في الدول الأعضاء ، ويختص هذا المؤتمر باتخاذ القرارات الحاسمة للمنظمة وينعقد كل سنتين ، ويعمل كحكومة للعالم في مجال التجارة.
- للمنظمة مجلس عام أو مجلس عمومي (General Council) يقوم مقام المؤتمر الوزاري في فترات عدم انعقاده ، وأمانة عامة (سكرتارية) ، ومدير عام ، وله أربعة نواب ، يتفرع من المجلس العام ثلاثة مجالس رئيسية ، وهي مجلس التجارة في السلع ، ومجلس التجارة في الخدمات ، ومجلس خاص بالأمور التجارية المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية ، ويتبع لهذه المجالس العديد من اللجان ومجموعات العمل.
- يجتمع المجلس العام على هيئتين : هيئة جهاز لمراجعة السياسات التجارية ومتابعة المراجعات العادية للسياسات التجارية لكل دولة ، وهيئة جهاز لفض المنازعات التجارية ومتابعة إجراءات حسم المنازعات ، و تؤكد المنظمة على أهمية الحلول الودية بين الدول في المنازعات التجارية ، ولذلك فإن ما يقارب ثلثي القضايا المرفوعة للمنظمة تحل ودياً .
- عقدت المنظمة حتى تاريخه ستة مؤتمرات وزارية الأول في سنغافورة(1996م)، والثاني في جنيف (1998م) والثالث في سياتل (1999م) والرابع في الدوحة (2001م) والخامس في كانكون بالمكسيك (2003م) والسادس في هونج كونج 2005 م ، ويعتبر المؤتمر الوزاري الثالث في سياتل (1999م) ، والمؤتمر الوزاري الخامس (كانكون 2003م) من المؤتمرات الفاشلة للمنظمة ، ولم يتم خلالهما اتخاذ أي قرارات حاسمة ، وكان السبب الرئيسي في ذلك تكتل الدول النامية وتنسيق مواقفها أمام تعنت وممارسات الدول المتقدمة ، ورفضها تقديم أي تنازلات في الكثير من القضايا التي تهم الدول النامية.
- يعتبر المؤتمر الوزاري الرابع في الدوحة (9 – 14/11/2001م) أهم مؤتمرات المنظمة ، حيث تم الاتفاق خلاله على إطلاق مفاوضات شاملة في الكثير من المواضيع (21 موضوعاً) سميت (أجندة الدوحة للتنمية) ، وشكلت لها لجان خاصة ترجع إلى لجنة عامة سميت بلجنة المفاوضات التجارية الشاملة (TNC) وهدفها المزيد من تحرير التجارة بطرح مبادرات جديدة أخرى كمعايير العمل / والتجارة والبيئة / والتجارة والاستثمار / وخدمات الطاقة / وتسهيل التجارة / والتجارة والصحة / والتجارة والتقنية / والقواعد الاقتصادية.
- يوجد حالياً اثنتا عشرة دولة عربية عضواً في المنظمة وهي: (المغرب ، تونس ، مصر، موريتانيا ، جيبوتي ، الكويت ، الإمارات العربية المتحدة ، قطر ، البحرين، الأردن ، وعمان ، وأخيراً السعودية) ، وهناك 24 دولة تفاوض حالياً للانضمام للمنظمة منها أربع دول عربية وهي : (لبنان ، الجزائر ، السودان ، اليمن).

• الدول الراغبة في الانضمام تتقدم بطلب للمنظمة ، وعند الموافقة المبدئية يطلب منها تقديم وثيقة شاملة عن سياسيات الدول التجارية والمالية والاستثمارية وحماية حقوق الملكية الفكرية والنظام القضائي العام وطرق التقاضي وسبل التظلم كما تقدم أعضاء فريق التفاوض الذين يجب أن يكونوا من موظفي الدولة الرسميين.

• بعد ذلك يتم تشكيل فريق عمل من ممثلي الدول الراغبة في المشاركة ممن تربطها علاقات تجارية مميزة مع الدول الراغبة في الانضمام ويحدد له رئيس ، وذلك للإشراف على عملية المفاوضات ، ومناقشة تقرير فريق العمل (وثيقة أو برتوكول الانضمام) ويختلف عدد الدول في فريق العمل حسب الثقل الاقتصادي للعضو المستجد فبينما كان فريق العمل المعني بانضمام تايوان 26 دولة وعمان 23 دولة والأردن 19 دولة كان العدد في حالة روسيا 63 دولة ، والصين 58 دولة ، والسعودية 52 دولة ، وخلال فترة المفاوضات تمنح الدولة صفة مراقب لحضور اجتماعات لجان المنظمة ومؤتمراتها.

• الانضمام للمنظمة يمر عبر ثلاثة مسارات تفاوضية متوازية ، فبعد تقديم المعلومات اللازمة عن جميع أوجه الاقتصاد والأنظمة وتقديم العروض الأولية الخاصة بالنفاذ لسوق السلع والخدمات تجري مفاوضات بين مجموعة من الدول الأعضاء وبين الدولة المستجدة تسمى مفاوضات عديدة الأطراف (plurilateral) للتأكد من تطابق أنظمتها مع اتفاقيات المنظمة الأساسية ، وفي نفس الوقت تجري المفاوضات الثنائية) (Bilateralبشأن هذه العروض حتى يتم الاتفاق النهائي الذي يوضع في وثيقة تسمى الجداول الموحدة النهائية للالتزامات في السلع والخدمات ، يُضمن في تقرير فريق العمل الذي يتم إقراره من خلال مفاوضات متعددة الأطراف مع جميع الدول الأعضاء) (multilateral بحيث يتضمن بروتوكول الانضمام الوثائق الثلاث المعبرة عن نتائج المفاوضات الثلاث المتفق عليها وهذه الوثائق هي : جداول عروض السلع والخدمات الموحدة للالتزامات /(Unified Schedules of Commitments)وتقرير فريق العمل (Work Party report) / والأنظمة واللوائح التنفيذية الصادرة عن الدولة . (Legislation)

• تتركز رغبات الدول الأعضاء في المنظمة أثناء المفاوضات مع الدولة المستجدة على فئات السلع التي تنتجها هذه الدول ، حيث تتركز طلبات الوفد الأمريكي عادة على القمح والشعير والذرة والمعدات الثقيلة والأجهزة والطائرات والسيارات ، والإتحاد الأوربي على منتجات اللحوم والألبان والحديد والصلب والمنسوجات ، وسويسرا على الساعات والمجوهرات ، والهند وسريلانكا وتايلاند على الشاي والأرز والفواكه ، واليابان وكوريا وماليزيا على الأجهزة الكهربائية والإلكترونيات والمعادن والأخشاب ، والنرويج على الأسماك ، وتركيا على المنسوجات
والسجاد ، ونيوزلندا واستراليا على المواد الغذائية والحبوب وهكذا بقية الدول.

• أصبحت متطلبات الانضمام للمنظمة الجديدة أكثر تعقيداً وأشد تكلفة وذلك لأن الدول المؤسسة لهذه المنظمة خاضت (8) جولات من المفاوضات الشاملة الشاقة عبر نصف قرن (1948-1994م) حتى نجحت في الاتفاق على النظام التجاري العالمي الذي يعظم لها مكاسبها التجارية ويحقق لها النفاذ للأسواق ، ولذا فإن الدول المتأخرة مطالبة بالانصياع لأحكام هذه الاتفاقيات وتقديم التزامات وخوض مفاوضات طوية وشاقة ، فبينما احتاجت الكويت التي انضمت عام (1952م) إلى يوم واحد فقط نجد أن الصين مثلاً استغرقت 15 سنة ، وتايوان 12 سنة وروسيا 10سنوات والجزائر مازالت تفاوض منذ 15 سنة ، أما السعودية فاستغرقت 8 سنوات ، عقد خلالها فريق العمل المكلف بالتفاوض معها 14 اجتماعاً بدأت في مايو 1996م ، وانتهت في أكتوبر 2005 م.

• ومن حيث الالتزامات نجد أن الكويت التي انضمت مبكراً لاتفاقية الجات قبل المنظمة ثبتت رسومها الجمركية على كافة السلع عند مستوى 100% بينما اضطرت قطر والإمارات اللتان انضمتا للمنظمة عام (1995م) و (1996م) على التوالي تثبيت سقوفها الجمركية عند مستوى لا يزيد في المتوسط عن 15% وفي مجال الخدمات التزمت البحرين التي انضمت عام (1995م) بفتح 44% من سوق الخدمات للاستثمار الأجنبي في حين عمان التي انضمت عام (1999م) فتحت بنسبة 72% ، أما الأردن والصين اللتان انضمتا عام 2001م فبنسبة 86% ، وقل مثل ذلك في حق استخدام "معايير الحاجة الاقتصادية" في مجال الخدمات التي حصل عليها الاتحاد الأوربي بينما لم تحصل عليها الدول المتأخرة في الانضمام.

• المنظمة بهذا العدد من الدول الأعضاء تشكل حوالي 80% من مجموع دول العالم وتستحوذ على 89% من التجارة الدولية في قطاعات السلع والخدمات والأفكار ، وعلى 90% من التعاملات المالية و 93% من خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات و 97% من حقوق الملكية الفكرية و 92% من الخدمات المالية والتأمين ، و 90% من خطوط الملاحة الجوية و 88% من مشتروات العالم في الطاقة والألمنيوم والحديد والبتركيماويات .

• والمنظمة بهذا الهدف – وهو تحرير النظام التجاري الدولي – تعتبر الضلع الثالث من أضلاع مثلث العولمة الاقتصادية مع صندوق النقد الدولي (IMF) الذي يشرف على تحرير النظام النقدي الدولي والسياسات النقدية (أسعار الصرف / موازين المدفوعات / العجز والمديونية الخارجية / أسعار الفوائد / السقوف الائتمانية للبنوك) ومع البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) والذي يشرف على تحرير النظام المالي الدولي ومساعدة الدول النامية (تقديم قروض طويلة الأجل / التخصيص / الاستخدام الأمثل للموارد).